

أثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية دراسة تحليلية (1985 – 2020)

The impact of Algerian economic diplomacy on the foreign trade sector, an analytical study (1985-2020)

¹ خربوش محمد

أستاذ محاضر ب/مخير النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي MIFMA / جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان

mohammed.kherbouche@univ-tlemcen.dz

رفافة عبد العزيز

أستاذ محاضر ب / جامعة أحمد زيانة غليزان

abdelaziz.refafa@univ-relizane.dz

قدم للنشر: 2023-03-04 , قبل للنشر: 2023-03-31 , نشر في : 2023-06-02

المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1985 إلى 2020، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي من أجل الإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة والمنهج التحليلي من أجل معرفة انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على واردات الجزائر ثم على الصادرات. كما تم استخدام اختبار مقارنة المتوسطات لعينتين مستقلتين.

توصلت الدراسة إلى أنّ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أثّرت بشكل إيجابي على قطاع التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، قطاع التجارة الخارجية، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، الجزائر

تصنيف JEL: B27, F53, O55

Abstract:

The aim of this research paper is to study the impact of Algerian economic diplomacy on the foreign trade sector during the time period extending from 1985 to 2020. The study relied on the descriptive method in order to grasp the theoretical aspects of the study and the analytical approach in order to know the impact of Algerian economic diplomacy on Algeria's imports and then on exports. A test was used to compare the averages of two independent samples.

The study concluded that the Algerian economic diplomacy had a positive impact on the foreign trade sector.

Keywords: Economic diplomacy, foreign trade sector, descriptive approach, analytical approach, Algeria

Jel Classification Codes: B27, F53, O55

¹ المؤلف المراسل

مقدمة:

تهدف السياسة الخارجية لأي دولة إلى حماية مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها في المجال الخارجي حيث يكمن فن السياسة الخارجية في اختيار أنسب الوسائل لتحقيق هذه الأهداف. كما أخذت ظاهرة الاهتمام بالعامل الاقتصادي بكل أبعاده التجارية والاستثمارية تتزايد في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح الاقتصادية والتجارية بين مختلف دول العالم. تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دوراً هاماً في النمو الاقتصادي والنفوذ الإقليمي، ويتمثل الدور الدبلوماسي اقتصادياً في استقطاب رؤوس الأموال الدولية وجلب استثمارات أجنبية، تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى دعم وجود المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق استهلاكية ضخمة. وفي هذا المجال تسعى الجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، ترقية الاستثمار وتنمية الصادرات خارج المحروقات ومن هذا المنطلق يمكن معالجة الإشكالية التالية :

هل نجحت الدبلوماسية الاقتصادية في التأثير على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية وهي: تؤثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تأثيراً إيجابياً على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة وعلى الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية
- تحديد أهداف وعناصر الدبلوماسية الاقتصادية
- إبراز أدوات ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية.
- دراسة أثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي من أجل الإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة والمنهج التحليلي من أجل معرفة انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال استخدام اختبار مقارنة المتوسطات لعينتين مستقلتين.

1. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

يعرفها Kateb alexandre على أنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية، المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسيع الشركات الوطنية في العالم أو على العكس يجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن.¹

أشار (Imbert 2017) أن مفهوم "الدبلوماسية الاقتصادية" ظهر منذ قرابة 50 عاماً وبشكل عام يرى Woolcock ، أن "الدبلوماسية الاقتصادية" تعني صنع القرار والتفاوض في العلاقات الاقتصادية الدولية في المجالات الأساسية للتجارة الدولية، الاستثمار، الأسواق المالية، وسياسات التنمية وضوء البيئة.²

وبناءً على ذلك يضيف (Moons S. J., 2017) أن "الدبلوماسية الاقتصادية تتميز بعدة مزايا، كما يلي ³:

¹ عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط (2018)، الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد رقم 5، العدد رقم 2، ص 137.

² WOOLCOCK, Stephen (2011). EU economic diplomacy: the factors shaping common action. The Hague Journal of Diplomacy, vol. 6, no 1-2, pp. 83-99.

³ Moons, Selwyn. (2017). Heterogenous effects of economic diplomacy: Instruments, determinants and developments. ((. Theses), Éd.) international Institute of Social Studies of Erasmus University.

- أنها ترويج التجارة (الصادرات والواردات) وتشجيع الاستثمار عبر الحدود وذلك من خلال جمع المعلومات وتوفيرها
- تأمين حقوق الملكية واستقرار العلاقات الاقتصادية، وهذا ينطوي على التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية والاتفاقيات التجارية الثنائية وذلك بهدف تعزيز فوائد العلاقات السياسية وتقليل مخاطر التدفقات الدولية.
- التأثير على صنع السياسة الوطنية الخارجية لصالح الشركات المحلية لتصبح متعددة الجنسيات من خلال استخدام الاتصالات الثنائية ومعالجة الحواجز التي تعرقل المصلحة التجارية للشركات المحلية الناشطة دوليًا.
- الحفاظ على بيئة سياسية دولية مواتية، وذلك من خلال جهود الحكومات المتعددة الأطراف للحفاظ على نظام حوكمة عالمي فعال للتجارة والتدفقات المالية.

كما عرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها عملية صناعة القرار في الداخل، والدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية والتجارية.

2. أهداف الدبلوماسية الاقتصادية: تتمثل في¹:

- الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف
- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلية ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين.
- توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض.
- العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين.
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة

3. عناصر الدبلوماسية الاقتصادية:

تتكون الدبلوماسية الاقتصادية عادة من ثلاثة عناصر²:

- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز والتأثير في التجارة الدولية والاستثمار لتحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود.
- استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيا وزيادة الأمن الاقتصادي بالتركيز على سياسات هيكليّة واتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية.
- تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل وتحقيق الأهداف من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف وهي مجال المنظّمات فوق الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي والتنمية.

4. مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

تنوزع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات رئيسية³:

1.4. الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف:

مثالها المنظّمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص يفهمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية ويتفاوضون لتحقيق مصالح دولهم.

¹ عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط، مرجع سبق ذكره، ص 137

² فيروز مزياني (2019)، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد رقم 8، العدد 15، ص 197

³ صلاح الدين حمد (2015)، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجاً). (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد)، جامعة دمشق، سوريا. ص 22

2.4. الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

تشكل جزءا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية ويتمّ التفاوض في إطارها بين دولتين على مجموعة من القضايا أو الاتفاقات الثنائية الرسمية في مجال التجارة أو الاستثمار.

3.4. الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

تزداد أهمية هذا المستوى من خلال توقيع اتفاقيات الازدواج الضريبي واتفاقيات لفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد وتعزيز المصالح الوطنية لمجموعة دول الإقليم.

5. أدوات الدبلوماسية الاقتصادية: تتمثل في¹:

المؤسسات المالية: مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية
التكتلات الاقتصادية: مثل الاتحاد الأوروبي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(نافتا)، التكتل الاقتصادي الآسيوي (الآسيان)، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي.

اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف: مثل اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسيطية، السوق العربية المشتركة.
وسائل الإعلام: وذلك من خلال الإشهار والإعلان والدعاية لمختلف المنتجات من أجل استمالة أذواق المستهلكين، المنتديات والمعارض الاقتصادية.

6. الدراسات السابقة:

دراسة ياحي مريم (2018): تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لجميع دول العالم التي تسعى إلى تحقيقها عبر مختلف السياسات الاقتصادية الوطنية الداخلية أو في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية. وأبرزها جذب الاستثمارات الأجنبية أو الحصول على قروض من الدول أو مؤسسات دولية أو السعي للدخول في منظمات مثل منظمة التجارة العالمية. أو عن طريق الترويج لمنتجاتها الوطنية في الخارج وفتح أسواق خارجية وهذه السياسات الخارجية تتحقق من خلال ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية. لإنجاح دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وتحقيق الهدف المرجو منها والمتمثل في تنشيط الاقتصاد الوطني في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية لابد من:

أولا إيجاد أكاديمية تضع ضمن خططها المستقبلية إعداد دبلوماسيو المستقبل لأنها تزودهم بالخبرات المعرفية والتطبيقات الأكاديمية قبل تأدية أدوارهم- الدبلوماسية الحقيقية- لأن الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على الموارد البشرية والكفاءات. ثانيا التواصل والإعلام لأنه بدون تواصل والإعلام لا يمكن التحكم في الدبلوماسية الاقتصادية، ثالثا تقويم المخاطر لأنه في زمن عدم الاستقرار والأزمات يستحيل أن تقارب الدبلوماسية الاقتصادية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الفضاء الثقافي والاجتماعي والدولي المضطرب (تأتي بآليات محددة)، رابعا يجب أن تكون هناك رؤية مستقبلية لأنه بدون رؤية مستقبلية مستحيل أن تشكل بنية، بحيث أن التنظيم هو ابن الرؤية².

دراسة نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، أحمد لعمي (2021): يهدف هذا البحث لتقييم فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر من خلال دراسة مسار التفاوض لعقد عدة اتفاقيات خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري وانعكاسات هذه الاتفاقيات على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2005 - 2017) حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمختلف الاحصائيات

¹فاتح النور رحموني (2017)، الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية-آلية تعاونية أم استغلالية؟ مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد رقم 02، العدد رقم 6، ص ص 208 - 209.

²ياحي مريم (2018)، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد رقم 11، العدد رقم 03، ص ص 92 - 102

المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصاء، المديرية العامة للجمارك، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تشير نتائج البحث إلى أنّ الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر لم تؤثر في رفع الصادرات خارج المحروقات¹.
دراسة جواوي نور الدين (2021): عالجت الدراسة دور "الدبلوماسية الاقتصادية" كداعم للاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات، واستعرضت نموذج عمل مقترح لذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية: أولاً تعريف "الدبلوماسية الاقتصادية"، ثانياً أهم ملامح نموذج العمل المقترح للدبلوماسية الاقتصادية لدعم التصدير خارج المحروقات، ثالثاً أهم آليات تعزيز نموذج العمل وتقييم أدائه. وقد توصلت الورقة إلى أن هنالك علاقة قوية وطردية بين رفع أداء "الدبلوماسية الاقتصادية" وتنوع الإنتاج ودعم التصدير خارج المحروقات خاصة بالنسبة للجزائر².

دراسة حكيم بوحرب (2021): استهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق أهم مبعثي اقتصادي ألا وهو الإقلاع الاقتصادي وتحقيق أهداف الدراسة تم عرض الجانب النظري للمؤثر للعلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية واستراتيجية تحقيق الإقلاع الاقتصادي كما تم تحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق مساعي الإقلاع الاقتصادي في ظل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2030. استعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي في الإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة والمنهج التحليلي في تحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر. أظهرت نتائج الدراسة مؤشرات تحسن في أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في دعم التوجه نحو الإقلاع الاقتصادي، غير أن تنمية هذا الدور وتعزيزه يستوجب توفير مجموعة من الشروط والمتطلبات البنيوية والميكانيكية خاصة للقطاعات التي يتركز عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي³.

7. مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية:

بعد محاولات عديدة خاضتها الجزائر في تسيير وتطوير اقتصادها والتي باءت أغلبها بالفشل خاصة بعد اغتيال أسعار النفط سنة 1986 تم التفكير في طرق أخرى للخروج من هذه الأزمة بعقد عدة اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف ذكرها على النحو التالي⁴:

1.1. اتفاقيات الجزائر مع الهيئات الدولية:

وقعت الجزائر مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار اتفاقية بإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمار والائتمان على الصادرات بتاريخ 30/10/1995 ومع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ما بين 1990 و 1995 من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة في مجال الاستثمار وقطاع التجارة الخارجية، كما لجأت الجزائر إلى نادي باريس و نادي لندن سنة 1994/ 1995 من أجل إعادة جدولة ديونها التي أثقلت كاهلها وأعاقت مسيرة النهوض بالاقتصاد الوطني.

2.2. اتفاقيات الجزائر مع أمريكا:

وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في 17 / 10 / 1990 ومع الأرجنتين سنة 2001 على اتفاقية ترقية وتشجيع الاستثمار، ومع كندا سنة 2000 تضمن الاتفاق على تجنب ازدواج الضريبي والتهرب الجبائي

3.3. اتفاقيات الجزائر مع آسيا:

وقعت الجزائر مع كل من كوريا، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، طاجيكستان اتفاقيات ترقية وحماية الاستثمارات ما بين 1994 و 2017 كما عقدت اتفاقية مع الصين التي تعتبر ممولا هاما للجزائر بقيمة 8.2 مليار دولار سنة 2014 ، غير أن الجزائر تتطلع إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين الصين بحيث لا تقتصر الشراكة على الجانب التجاري فقط، وإنما الاستفادة من تحويل التكنولوجيا

¹نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، وأحمد لعمى. (2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد رقم 7، العدد رقم 01، ص ص 351 - 364.

²نور الدين جواوي (2021)، نموذج عمل مقترح لتعزيز دور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد رقم 24، العدد رقم 2، ص ص 343 - 359.

³حكيم بوحرب (2021)، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي. الباحث الاقتصادي، المجلد رقم 8، العدد رقم 1، ص ص 415 - 433.

⁴نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، وأحمد لعمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 354 - 355

والاستثمارات الصينية بغية تحفيز الاقتصاد الجزائري على الإنتاج لتلبية حاجيات السوق الداخلية واكتساح الأسواق الخارجية . كما تربط الجزائر وتركيا اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة الموقع عليها سنة 1994

4.7. اتفاقيات الجزائر مع إفريقيا:

اتفقت الجزائر مع جنوب إفريقيا، إثيوبيا، مالي، الموزمبيق، النيجر، نيجيريا على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة وترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة

5.7. اتفاقيات الجزائر مع الدول العربية:

وقعت الجزائر مع كل من البحرين، مصر، الإمارات، الكويت، الأردن، لبنان، عمان، قطر، السودان، اليمن، سوريا، السعودية، ما بين 1990 و 2015 عدة اتفاقيات تضمنت معظمها تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة؛ كما وقعت الجزائر على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989/02/17 وكان من بين أهدافه في الميدان الاقتصادي تحقيق تنمية صناعية وزراعية وتجارية بإنشاء مشروعات مشتركة من شأنها أن تعزز التبادل التجاري، كما تم إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ 10 مارس 1991.

6.7. اتفاقيات الجزائر مع دول خارج الاتحاد الأوروبي:

وقعت الجزائر مع كل من أوكرانيا، سويسرا، صربيا على التوالي سنوات 2004، 2005 و 2013 على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وترقية وحماية الاستثمارات كما لم تكن علاقة الجزائر وروسيا حديثة العهد، فكانت روسيا أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة. فبدأ التعاون التجاري والاقتصادي بينهما منذ الستينات من خلال تقديم مساعدات كبيرة لإنشاء قاعدة صناعية وطنية وتطوير الاقتصاد . كما وقعت عام 2001 اتفاق شراكة بين شركة غاز بروم الروسية وشركة سوناطراك الجزائرية للتنسيق فيما بينهما على أن يكون التعامل في الأسواق العالمية للغاز بالتعاقدات طويلة الأجل فقط بحيث يتم تحديد الأسعار مسبقا.

7.7. اتفاق الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي:

سبق اتفاق الشراكة اتفاقيات التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية تضمنت حصول الجزائر على تفضيلات جمركية لصادراتها نحو أوروبا وذلك في 28 مارس 1963 ، غير أنه في سنة 1972 رفضت إيطاليا الاستمرار في منح التفضيلات للسلع الزراعية للجزائر، مما جعل هذه الأخيرة تدخل في مفاوضات ثنائية سنة 1972 وانتهت سنة 1978 حيث حصلت الجزائر على مساعدات مالية وجهت معظمها نحو المشاريع المتعلقة بالزراعة والتي من شأنها أن تحسن شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

8. أثر الدبلوماسية الاقتصادية على التجارة الخارجية:

تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل على ترويج الصادرات وجلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار لذا سنحاول معرفة انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1985 إلى 2020.

1.8. أثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على واردات الجزائر من العالم:

حسب الجدول رقم 01 يستحوذ الاتحاد الأوروبي على نسب تتراوح بين 47.7% و 52.3% من إجمالي الواردات ما بين 2011 و 2016. إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيو استراتيجية فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية وهذا ليس متاحا مع دول إفريقية أو آسيوية بعيدة. تبقى كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا

ثم تأتي دول قارة آسيا في المرتبة الثانية بنسب تتراوح ما بين 20.9% و 25.9% وحسب معطيات الجمارك الجزائرية فإن الصين والهند والسعودية وكوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا. احتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة هذا وتعتبر الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية؛ لتعرف وارداتنا من اتحاد المغرب العربي والدول

العربية انخفاضا كبيرا بنسب لا تفوق 4.4% رغم الاتفاقيات التي تجمعها وقرب المسافة وتشابه الثقافة؛ لتبقى القارة الإفريقية في ذيل الترتيب حيث لم تتعدى نسبة 1.5% في أحسن الأحوال. هذا ما يدل على أنَّ المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة

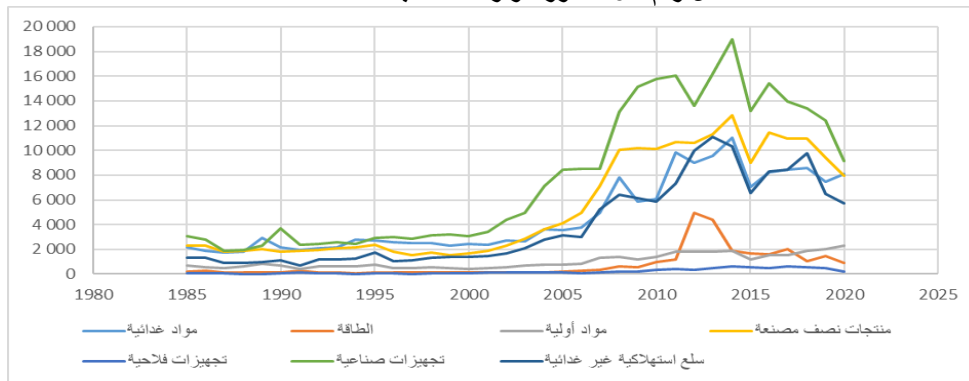
الجدول رقم 01: توزيع واردات الجزائر حسب المناطق (%)

التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	52.1	52.3	52.2	50.7	49.3	47.7
دول خارج الاتحاد الأوروبي	5.5	8	7	7	7.3	6.8
أمريكا الشمالية	5.1	4.5	5	5.7	6.4	6
أمريكا اللاتينية	8.9	7.5	6.5	7.2	6.2	6.6
آسيا	21.1	20.9	21.2	23.2	24.1	25.9
دول المغرب	1.5	1.6	1.9	1.3	1.3	1.5
الدول العربية	3.7	3.1	4.4	3.3	3.7	4.1
إفريقيا	1.2	1.5	1.1	0.8	0.7	0.5
باقي دول العالم	0.9	0.8	0.7	0.9	1	0.9

المصدر: نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر وأحمد لعمى، مرجع سبق ذكره، ص 360

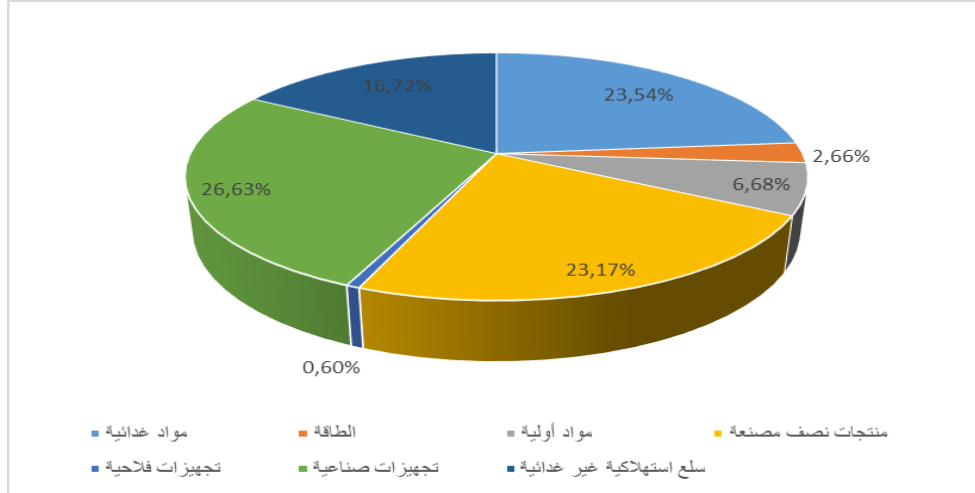
فيما يخص الاستيراد يتضح من خلال الشكل رقم 1 أن أهم المنتجات المستوردة هي الآلات والمعدات والمواد نصف المصنعة والمواد الاستهلاكية والغذائية. يلاحظ أيضا من خلال الشكل أنَّ واردات الجزائر هي في وتيرة متزايدة خاصة بعد سنة 2005 نتيجة الاتفاقيات الموقعة (دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005) كذلك التوجه المستمر نحو تحرير وتشجيع التبادل التجاري وفتح السوق المحلي أمام مختلف السلع الأجنبية أدى إلى الارتفاع الهيب في قيمة الواردات. إلغاء القيود الجمركية وفق الاتفاقيات المبرمة ساهم كذلك في زيادة حجم الواردات.

الشكل رقم 01: تطور الواردات حسب مختلف الأصناف



المصدر: مخرجات MS EXCEL من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجمارك الجزائرية

الشكل رقم 02: التوزيع السلمي للواردات الجزائرية خلال سنة 2020



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجمارك الجزائرية

تجدر الإشارة إلى أنّ التجهيزات الصناعيّة تستحوذ على التّصيب الأكبر من حجم الواردات إذ بلغت قيمتها سنة 2020 ما يقدر بـ 9158 مليون دولار ما يمثّل نسبة 26.63% من إجمالي الواردات ويليها في المرتبة الثانية المنتجات التّصف مصنّعة ثمّ السلع الاستهلاكيّة الأخرى غير الغذائيّة في حين أنّ صنف التجهيزات الفلاحيّة يحتلّ آخر مرتبة إذ بلغت قيمته سنة 2020 حوالي 206 مليون دولار والشّكل رقم 02 يوضّح توزيع أصناف الواردات الجزائريّة خلال سنة 2020.

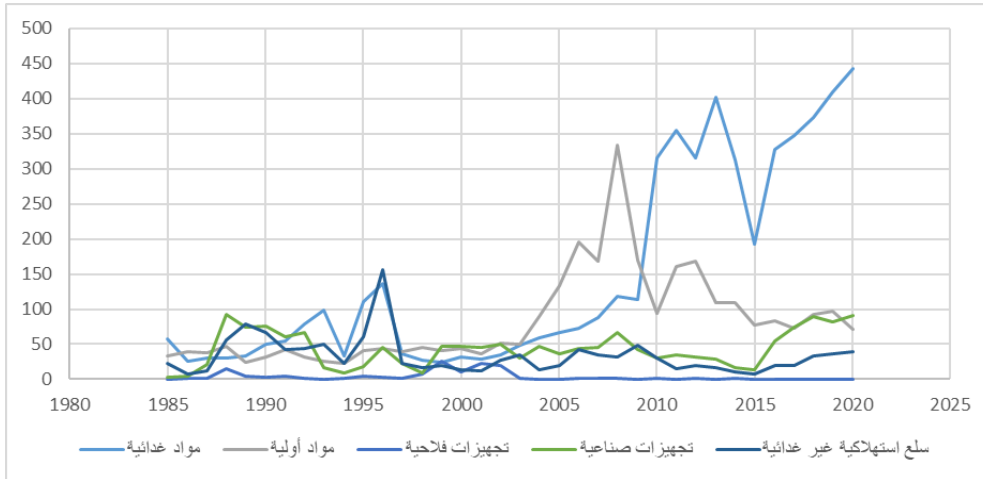
2.8. انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على صادرات الجزائر

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية وقد مس هذا التطور كلّ أصناف الصادرات مثل ما يوضحه الشّكل رقم 03 والشكل رقم 04 غير أنّ وتيرة الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكوميّة المنتهجة مع تسجيل أنّ قطاع الطّاقة يستحوذ على التّسبة الأكبر في الصادرات الإجماليّة وخلال كلّ السنوات فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلّبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج. كما يتّضح من خلال الشّكل رقم 04 وجود زيادة معتبرة في الصادرات خارج المحروقات بعد سنة 2005 بالنسبة لمختلف الأصناف، خاصة المواد الغذائية والمواد الخام، وذلك نتيجة لفعالية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الموقعة في حدود تلك الفترة.

بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار سنة 2018، مسجلة بذلك انخفاضاً بـ 14.08 بالمائة. وتبقى كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا وتحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر. أقدمت الدول الاسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 6.42 مليار دولار مقابل 5.77 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 11.28 بالمائة. أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين الأمريكيتين فقد انخفضت بـ 44.85 بالمائة محصلة مجموع 3.88 مليار دولار سنة 2019، مقابل 7.04 مليار دولار سنة 2018. قامت الدول الافريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2.17 مليار دولار مقابل حوالي 2.18

مليار دولار، بانخفاض قدره 0.56 بالمائة. وبشكل عام فإن أهم خمس زبائن للجزائر خلال 2019 هي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا¹.

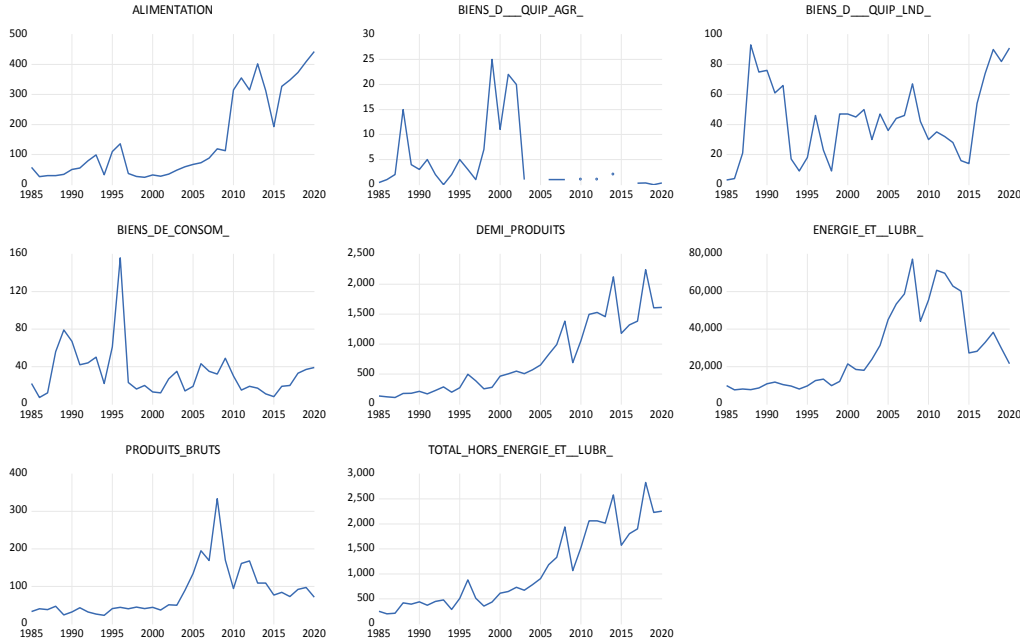
الشكل رقم 03: تطور الصادرات خارج المحروقات وبدون مواد نصف مصنعة



المصدر: مخرجات MS EXCEL من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجمارك الجزائرية

الشكل رقم 04: تطور الصادرات بالنسبة لكل صنف

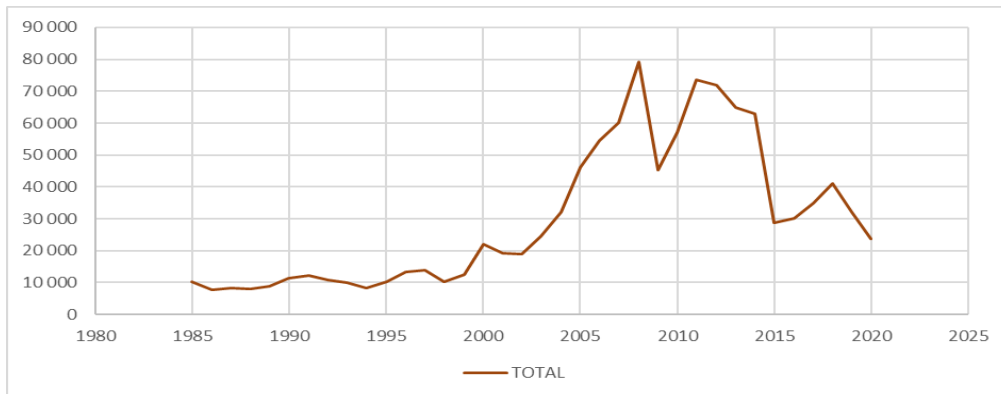
¹ <https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux> (consulté le 25/02/2023)



المصدر: مخرجات EVIEWS 12 من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجمارك الجزائرية

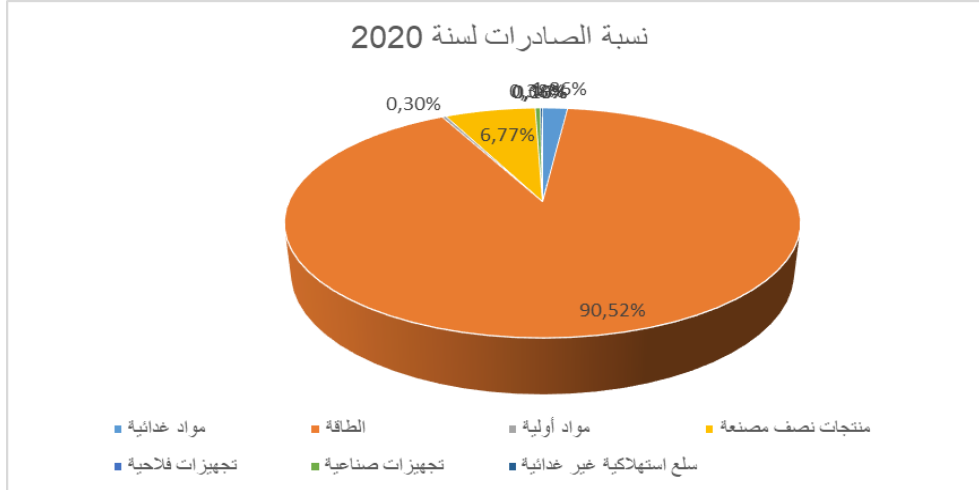
يتضح من خلال الشكل رقم 05 أنه بعد تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة كبيرة جدًا وهي نسبة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة وقد استمر التراجع سنة 2016 لكن سرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسّن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

الشكل رقم 05: الصادرات الاجمالية



المصدر: مخرجات MS EXCEL من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجمارك الجزائرية

الشكل رقم 06: تطور الصادرات حسب مختلف الأصناف



المصدر: مخرجات MS EXCEL من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الشكل رقم 06 أن نسبة الصادرات خارج المحروقات قليلة بالمقارنة مع صادرات المحروقات. مما يستدعي بدل جهود إضافية لتحقيق توازن والرفع من الصادرات خارج المحروقات. وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية وما يجب التأكيد عليه هو قلة حجم الصادرات خارج المحروقات. لذلك يجب تقوية البنية الاقتصادية ووضع استراتيجية واضحة لتشجيع باقي القطاعات وعليه يجب على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بذل مجهودات إضافية للرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات.

9. دراسة احصائية:

1.9. اختبار مقارنة المتوسطات لعينتين مستقلتين:

يستخدم في مقارنة متوسطات متغير عبر مجموعات مستقلة، أي أنه يستخدم عندما يكون المتغير يدرس عينات مستقلة ذكرا وأنثى، نعم ولا، أعزب ومتزوج وهكذا مع العلم أن تلك المتغيرات تسمى متغيرات تصنيفية بينما المتغيرات المستقلة تتمثل في استخدام برنامج تعليمي (عبر أسطوانة تعليمية أو من خلال موقع الكتروني مثلا) من عدمه. هي أكثر الحالات استخداما والتي فيها يتم المقارنة بين متوسطي مجموعتين مختلفتين (الذكور والاناث في الذكاء مثلا أو في الابتكار أو في الوزن أو في التحصيل) أو متوسطي الدخل لشركتين أو قوة تحمل الضغوط لدى الذكور والاناث أو الرضا عن العمل لدى مجموعتين من عمال المصانع، المهم من الضروري مراعاة وجود مجموعتين مختلفتين. لاستخدام اختبار t للعينات المستقلة ينبغي توفر الشروط التالية¹:

- أن تكون العينتان (المجموعتان) مستقلتين وعشوائيتين
- أن يكون مستوى قياس المتغير التابع كمياً
- أن يكون توزيع المتغير معتدلاً (طبيعياً) ويمكن التغاضي عن اختبار التوزيع الطبيعي إذا كان حجم العينة كبيراً (ينبغي ألا يقل عن 30)
- تساوي التباين وفي حالة عدم تساوي التباين يستخدم اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين مع عدم افتراض تساوي التباين

¹ عبد الله إبراهيم الفقي (2014)، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 145- 148

هذا ويمثل الجدول رقم 02 بيانات الإحصاء الوصفي لمؤشر الصادرات خارج المحروقات
الجدول رقم 02: جدول الاحصائيات

Statistiques de groupe

	Année	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
Total Hors Energie et	>= 2005	16	1828,75	536,942	134,236
Lubr.	< 2005	20	482,75	189,235	42,314

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS 26

تم اختيار عينتين من نفس سلسلة الصادرات خارج المحروقات، حيث تمثل فترة العينة الأولى من سنة 1985 الى غاية سنة 2004 لمدة 20 سنة. بينما فترة العينة الثانية تمثلت من سنة 2005 الى غاية سنة 2020 لمدة 16 سنة. وهذا باعتبار سنة 2005 بداية لتطبيق أغلب الاتفاقيات.

الجدول رقم 03: جدول اختبار عينتين مستقلتين:

		Test des échantillons indépendants								
		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilat éral)	Différence moyenne	Différen ce erreur standard	Inférie ur	Supéri eur
Total Hors Energie et Lubr.	Hypothè se de variance s égales	14,095	,001	10,459	34	,000	1346,000	128,688	1084,4 74	1607.5 26
	Hypothè se de variance s inégaes			9,563	17,989	,000	1346,000	140,747	1050,2 89	1641.7 11

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS 26

قبل اتخاذ القرار الذي يخص المتغيرات، يجب التحقق من فرضية تساوي التباينات للمجتمعين، من خلال اختبار (Levene sur l'égalité des variances). باعتبار إحصائية الاختبار أقل من 0.01. يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد عدم تساوي التباينات في العينتين.

بعد اختبار التجانس يمكننا الاعتماد على الإحصائية الثانية ل Sig والتي هي أيضا أقل من 0.01 مما يؤكد وجود اختلاف معنوي بين متوسطي الفترتين. لذلك يمكننا اعتبار أن الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تطبيق الاتفاقيات المبرمة كانت لها نتيجة إيجابية للرفع من قيمة الصادرات خارج المخزقات.

خاتمة:

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو دراسة انعكاسات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1985 إلى 2020، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي من أجل الإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة والمنهج التحليلي من أجل معرفة انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على واردات الجزائر ثم على الصادرات. كما تم استخدام اختبار مقارنة المتوسطات لعينتين مستقلتين حيث تم اختيار عينتين من سلسلة الصادرات خارج المخزقات، حيث تمثلت فترة العينة الأولى من سنة 1985 الى غاية سنة 2004 لمدة 20 سنة. بينما فترة العينة الثانية تمثلت من سنة 2005 الى غاية سنة 2020 لمدة 16 سنة. وهذا باعتبار سنة 2005 بداية لتطبيق أغلب الاتفاقيات. والهدف منها هو اختبار أثر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على الصادرات خارج المخزقات قبل وبعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. توصلت الدراسة إلى:

- أثّرت الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر بشكل إيجابي على قطاع التجارة الخارجية حيث عرفت الصادرات والواردات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات والواردات. وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.
- زيادة معتبرة للصادرات خارج المخزقات بعد سنة 2005 بالنسبة لمختلف الأصناف، خاصة المواد الغذائية والمواد الخام، وذلك نتيجة لفعالية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الموقعة في حدود تلك الفترة. وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.
- أظهرت الدراسة الإحصائية أن الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تطبيق الاتفاقيات أثّرت بشكل إيجابي على قيمة الصادرات خارج المخزقات، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أنّ نسبة الصادرات خارج المخزقات قليلة بالمقارنة مع صادرات المخزقات. مما يستدعي بذل جهود إضافية لتحقيق التوازن والرفع من الصادرات خارج المخزقات.
- اتضح لنا أن الجزائر ترتبط ارتباطا قويا مع السوق الأوروبية والصينية مما يؤكد لنا ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في تنويع شركائها التجاريين. حيث أصبحت الجزائر سوقا واسعة للسلع الأوروبية والصينية بصفة أساسية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. عبد الله إبراهيم الفقي (2014)، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

مقال في مجلة:

1. حكيم بوجرب (2021)، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي. الباحث الاقتصادي، المجلد رقم 8، العدد رقم 1، ص ص 415 - 433.
2. عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط (2018)، الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد رقم 5، العدد رقم 2، ص ص 125 - 141.
3. فاتح النور رحومي (2017)، الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية-آلية تعاونية أم استغلالية؟ مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد رقم 02، العدد رقم 6، ص ص 208 - 209.
4. فيروز مزياي (2019)، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحوّلات الإقليمية والدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد رقم 8، العدد 15، ص ص 194 - 205
5. نور الدين جواوي (2021)، نموذج عمل مقترح لتعزيز دور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد رقم 24، العدد رقم 2، ص ص 343 - 359.
6. نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، وأحمد لعمى. (2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد رقم 7، العدد رقم 01، ص ص 351 - 364.
7. ياحي مريم (2018)، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد رقم 11، العدد رقم 03، ص ص 92 - 102
8. WOOLCOCK, Stephen (2011). EU economic diplomacy: the factors shaping common action. *The Hague Journal of Diplomacy*, , vol. 6, no 1-2, pp. 83-99.

مذكرات:

1. صلاح الدين حمد (2015)، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أمودجا). (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد)، جامعة دمشق، سوريا.
2. Moons, Selwyn. (2017). Heterogenous effects of economic diplomacy: Instruments, determinants and developments. ((. Theses), Éd.) international Institute of Social Studies of Erasmus University.

المواقع الإلكترونية:

1. <https://douane.gov.dz/> (consulté le 20/01/2023)
2. <https://www.commerce.gov.dz> (consulté le 25/02/2023)